

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

العدالة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسد: إطار تحويلي للمساءلة والإصلاح

بقلم فضل عبد الغني وروتي تايمل

18 أيار 2026



العدالة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسد: إطار تحولي للمساءلة والإصلاح

بقلم فضل عبد الغني وروتي تاتيل



<https://www.justsecurity.org/134736/transitional-justice-syria-framework>

نُشر في 24 آذار/مارس 2026



مقدمة

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، عبرت سوريا عتبة تاريخية حيث شكّل سقوط الرئيس بشار الأسد نهاية خمسة عقود من الحكم الاستبدادي اتسمت بمستويات غير مسبوقة من العنف الممنهج للدولة. وبالنسبة لبلد عانى من أحد أكثر النزاعات المسلحة تدميرًا في القرن الحادي والعشرين، شكّل هذا الانتقال فرصة استثنائية وتحديًا هائلًا في الوقت ذاته: كيف يمكن معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، مع دعم السلام الدائم والحكم الديمقراطي والمصالحة المجتمعية في الوقت نفسه؟

تتضح ضخامة المهمة عند النظر في النطاق الموثق للفظائع: مقتل ما لا يقل عن 234,805 مدنيًا (منهم 202,000 على يد قوات نظام الأسد و/أو حلفائه)؛ و 181,312 حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري؛ و 45,339 حالة وفاة تحت التعذيب؛ و 217 هجومًا بالأسلحة الكيميائية شنتها نظام الأسد؛ وعشرات الآلاف من البراميل المتفجرة ألقيت على الأحياء المدنية مسببة ما وصفه الباحثون بـ "الإبادة الحضرية" (التدمير المتعمد للمناطق المأهولة لجعلها غير صالحة للسكن بهدف إحداث نزوح جماعي). كما تواجه سوريا دمارًا اقتصاديًا شديدًا (حيث يقدر البنك الدولي تكاليف إعادة الإعمار بنحو 216 مليار دولار)، ودمارًا واسعًا في البنية التحتية للبلاد، و نزوح ما يقارب نصف سكانها.

أفرزت هذه الفظائع الواسعة النطاق واقعًا معقدًا بشكل مضاعف للضحايا السوريين، يمتد إلى ما هو أبعد من معاناة الأفراد ليشمل أضرارًا متعددة الأجيال وأضرارًا مجتمعية واسعة.

تطرح الحالة السورية تحديًا أمام الأشكال التقليدية للعدالة الانتقالية، إذ يواجه البلد "سيادة مجرأة" وانقسامات مجتمعية عميقة فاقمها أربعة عشر عامًا من النزاع. ومما يزيد الأمر تعقيدًا أنّ التفكك السياسي والاستقطاب الاجتماعي في سوريا قد وُجدا انقسامات متشابكة تعقد العدالة الانتقالية وتنتج ما يمكن وصفه بـ "المعاناة المتنافسة". وتتطلب إدارة التوترات الطائفية القائمة في سوريا عدالة غير طائفية تركّز على المسؤولية الفردية وتمنع الوصم الجماعي (للعلويين على سبيل المثال). ويجب أن تُصمّم التدابير الانتقالية للحدّ من المخاوف الوجودية بدلًا من تكريسها عن غير قصد.

وعند تصميم إطار فعال للعدالة الانتقالية، يجب على صانعي السياسات أيضًا مراعاة أخطار مثل تجاوز السلطة التنفيذية، والتفتت المؤسسي، وتسييس العدالة، والتوترات الطائفية؛ ويتطلب التخفيف من هذه المخاطر تسلسلًا دقيقًا وشفافية ومشاركة واسعة في كلٍّ من التصميم والتنفيذ.

العدالة الانتقالية بوصفها إطارًا تحويليًا

العدالة الانتقالية هي تصوّر للعدالة في فترات التغيير الجذري، وكثيرًا ما ترتبط بمجموعة من التدابير التي تُنقذ استجابةً لانتهاكات ممنهجة أو واسعة النطاق، وتهدف إلى تيسير الاعتراف بالضحايا وتعزيز شروط السلام المستدام والمصالحة والحكم الديمقراطي. ويوفّر هذا الإطار مجموعة متنوعة من الأدوات التي تعمل على نحو أفضل عند توظيفها مجتمعةً لا منفردةً.

تتمثّل الركائز الأساسية للعدالة الانتقالية في المساءلة، والبحث عن الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي. ويهدف كل من هذه العناصر إلى معالجة نوع محدد من الأذى. فعلى سبيل المثال، تستجيب الملاحقة القضائية للأضرار الفردية والجماعية عبر السعي إلى إثبات المسؤولية الجنائية الفردية؛ وتُعيد عمليات البحث عن الحقيقة بناء المعرفة الجماعية وترسي سجلاً لأنواع الانتهاكات المرتكبة؛ ويُفرض جبر الضرر بالأذى بصورة رمزية ومادية على السواء، مما قد يساعد في تيسير التعافي؛ وتعالج الإصلاحات المؤسسية الظروف القائمة سابقًا التي سمحت بالانتهاكات الممنهجة أو حتى أدامتها.

وكثيرًا ما يكون التطبيق الجزئي (أي تنفيذ مكوّن واحد أو عدد قليل فقط من هذه المكونات) غير كافٍ. فالحقيقة دون مساءلة قد تُفضي إلى تطبيع الإفلات من العقاب، فيما تنطوي الملاحقة دون إصلاح مؤسسي على خطر إنتاج عدالة انتقائية أو رمزية فحسب. وقد يؤدي جبر الضرر دون حقيقة إلى تآكل ضارّ للذاكرة على حساب التعافي المجتمعي الأشمل، كما أنّ الإصلاح المؤسسي دون مشاركة كافية من الضحايا قد يُعيد إنتاج العادات التكنوقراطية التي ميزت النظام السابق.

وتوصيتنا الراسخة هي أن تتضمّن مسيرة العدالة الانتقالية في سوريا هذه المكونات الأربعة المتكاملة جميعها.

الشرعية المتمحورة حول الضحايا والسيادة الوطنية

يُعدّ النهج المتمحور حول الضحايا في العدالة الانتقالية شرطًا جوهريًا للشرعية. وهذا أمر لا غنى عنه لضمان أن يستجيب إطار العدالة الانتقالية للاحتياجات الفعلية للضحايا، وألا يتحوّل إلى أداة للتلاعب السياسي.

وعليه، يجب تمكين الضحايا من الإسهام في تصميم إطار العدالة الانتقالية في سوريا، بما في ذلك تحديد أولوياته وتنفيذه. وهذا أمر جوهري لبناء الشرعية في سياق ما بعد السلطوية: فبينما كان النظام السابق مدفوعًا بالخوف والإكراه، فإنّ الشرعية في سوريا ما بعد الأسد يجب أن تُبنى على تدابير شاملة تجسّد قطيعةً إجرائيةً مع السلطوية.

كما يجب أن يكون إطار العدالة الانتقالية بقيادة سورية لا مدفوعًا دوليًا. غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة معادلةً صفرية؛ فثمة دور أيضًا للإدماج الدولي في الحالات التي تفتقر فيها المؤسسات المحلية في سوريا إلى المؤهلات المطلوبة أو الاستقلالية أو الثقة العامة. وتقدّم توصياتنا أدناه نموذجًا يقوم على مبدأ أنّ الخبرة والمعايير الدولية يمكن أن تُكمل الأطر المحلية لا أن تحلّ محلها. ويتسق هذا التوازن عمومًا مع المبادئ التي يقوم عليها مفهوم التكامل في نظام روما الأساسي، الذي يُولي اهتمامًا لعمليات المساءلة المحلية مع الإبقاء على إمكانية المشاركة الدولية حين يثبت قصور النظام المحلي أو عدم رغبته في تحقيق عدالة حقيقية.

العيوب المؤسسية المبكرة في الانتقال السوري

ينبغي أن تكون العدالة الانتقالية جزءاً من الإطار القانوني التأسيسي لانتقال سوريا، لكن لتفادي تكرار إخفاقات الدولة السورية السابقة، يجب أن يتم ذلك بأسلوب يوظف السلطة التشريعية بصورة ملائمة ولا يوسع السلطة التنفيذية بلا داع.

ليست الأخبار كلها سيئة. فقد دعا [الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025](#) عن الحكومة السورية الانتقالية إلى إنشاء هيئة للعدالة الانتقالية تكون "فعّالة وتشاورية وملتزمة حول الضحايا". ودسترة العدالة الانتقالية يمكن أن تساعد في حمايتها من التغيير السياسي المستقبلي (على نحو يحفظ مثاليًا العمليات التشاورية أو التشاركية)، وأن تُنشئ أساساً لاستقلالها المالي والإداري، وأن تُسهم في [ضمان حقوق فردية قابلة للنفاذ](#) تتعلق بالبحث عن الحقيقة والعدالة وجبر الضرر.

وهذا النهج ليس رمزياً فحسب؛ فبدون الحماية الدستورية، ستكون هذه الآليات أكثر عرضة للإكراه غير الرسمي والتلاعب بالميزانية [والتدخل من جانب السلطات التنفيذية](#). وعليه، نوصي بأن تنعكس الحماية الجوهرية للعدالة الانتقالية على هذا المنوال في دستور دائم جديد في نهاية المطاف.

إنّ استخدام آلية دستورية، حتى وإن كانت مؤقتة، لإرساء أسس العدالة الانتقالية في سوريا هو إذن خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنّ استخدام المراسيم الرئاسية لاحقاً لإنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية التي دعا إليها المرسوم الدستوري، دون مشاركة أو عمليات ديمقراطية إضافية، أوجد مشكلةً للشرعية كان بالإمكان تجنبها. وعلى وجه التحديد، أنشئت لجنتان تأسيسيّتان للعدالة الانتقالية في سوريا [بمراسيم تنفيذية في أيار/مايو 2025](#): المرسوم رقم 19 الذي أنشأ اللجنة الوطنية للمفقودين، والرسوم رقم 20 الذي أنشأ "هيئة العدالة الانتقالية". وفي حين تناول هاتان الهيئتان ظاهرياً ركيّزتي الحقيقة والمساءلة الأساسيتين في العدالة الانتقالية، إلا أنّ إنشاءهما بمرسوم تنفيذي يُمثّل خطوة غير مرغوبة نحو الانفراد التنفيذي. ويعكس هذا نزعة شائعة في الدول الانتقالية لدى السلطة التنفيذية [لتركيز السيطرة على السياسة الانتقالية](#)، دون مشاركة فعّالة من سائر فروع الحكم أو المجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية (وهو موضوع [سبق لأحدنا الكتابة عنه](#)).

وبدلاً من ذلك، كان ينبغي إنشاء هذه الآليات عبر السلطة التشريعية. فعلى خلاف المرسوم التنفيذي الأحادي، يستمد التشريع شرعيةً مميزة من عمليات (نظرياً على الأقل) صارمة وتعاونية تستلزم بطبيعتها التسوية وتعكس عمليةً أكثر تمثيلاً، مما [يعزز الشرعية بمجمله](#).

وفي السياق الانتقالي السوري، يُعدّ ضمان الضوابط الجوهرية على السلطة التنفيذية وتعزيز الحكم التمثيلي عبر السلطة التشريعية أمراً أساسياً، لا سيما في ضوء صلاحيات نظام الأسد التنفيذية البالغة التركيز (والمنتَهكة).

وفي هذا السياق، يُمثّل صدور المرسومين رقم 19 و20 مؤشرين مبكرين لمخاطر مؤسسية في سوريا. وقد ينعكس ذلك سلباً على [ثقة السوريين في العملية الانتقالية](#)، وعلى فعالية الإطار الذي يُنتج في نهاية المطاف، وعلى استدامته في الأمد البعيد. فأى مسيرة عدالة انتقالية مستدامة ومقبولة في سوريا يجب أن تأتي نتيجةً لعملية تشريعية تمثيلية لا تُكرّر مركزة السلطة التنفيذية التي ميزت نظام الأسد.

الانفصال المؤسسي: قضية المفقودين في سوريا لا ينبغي تجزئتها في لجنة منفصلة

علاوة على ذلك، فإن قرار إنشاء لجنة للمفقودين منفصلة عن هيئة العدالة الانتقالية أمر إشكالي. إذ ينطوي تحديداً على خطر استحداث ولايات قضائية متنافسة، وإيجاد ازدواجية في موارد التحقيق، وإنتاج نتائج وتوصيات متضاربة، وإرباك الضحايا بشأن الجهة التي يلجؤون إليها عند [طلب الإنصاف في سوريا](#).

[كانت حالات الاختفاء القسري](#) جزءاً من سياسة ممنهجة وجوهرية لشبكات الاحتجاز ومنظومات التعذيب وعمليات القتل التي طبقت في عهد نظام الأسد؛ وهي قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الانتهاكات الممنهجة الأخرى التي عاناها السوريون. ولذلك، فإن إخراج ملف المفقودين من هيئة العدالة الانتقالية الأساسية ينطوي على خطر إغفال أنماط بنيوية معينة من الانتهاكات في إطار العدالة الانتقالية، ويضعف قدرة الهيئة على إقامة الروابط الجوهرية بين الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي.

كما أنه من المرجح أن تستلزم لجنة منفصلة للمفقودين هيكلًا إداريًا منفصلاً، وعمليات جمع شهادات منفصلة، وآليات منفصلة لتقديم الشكاوى، ودعمًا قانونيًا ونفسيًا واجتماعيًا منفصلاً وكل ذلك يزيد البيروقراطية والكلفة و**التداخل غير الضروري** مع هيئة العدالة الانتقالية. وقد يفضي هذا الازدواج إلى معايير وإجراءات متناقضة وإصدار توصيات مفككة لا تستفيد من معايير موحدة ومتماسكة للأدلة والمنهجية. وكان ينبغي إدراج قضية المفقودين بوصفها وحدة متخصصة داخل هيئة العدالة الانتقالية، [بوصفها جسمًا واحدًا موحدًا](#)، وإخفاق الدولة السورية الانتقالية في القيام بذلك كان زلّةً مبكرةً مؤسفةً.

المساءلة: الإطار القانوني الداخلي ومحكمة خاصة

للهيئات بالمساءلة التي لا غنى عنها لإطار العدالة الانتقالية، ينبغي للدولة السورية الانتقالية إنشاء "محكمة خاصة لسوريا" ذات طابع هجين، وأن تُصدر أيضًا تشريعات جنائية جديدة لمراعاة الجرائم الدولية غير المجرّمة حاليًا في الإطار القانوني الداخلي السوري.

تعديلات الإطار الجنائي الداخلي السوري

يجب إصدار تشريعات جنائية داخلية جديدة لتمكين الملاحقات الفعّالة، لأن القانون السوري الداخلي الراهن لا يعترف حاليًا بالجرائم الدولية الأساسية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وينبغي أن تشمل أي قوانين من هذا القبيل الجرائم الدولية ذاتها، [وأنماط المشاركة والمسؤولية](#) المرتبطة بها. وفيما يخص الأخيرة، ينبغي للقانون أن يُرسى إطارًا لمسؤولية القيادة وللمشاركة الجماعية في الجرائم الواسعة النطاق؛ ونظرًا للطابع الواسع والبيوي للانتهاكات في سوريا، فمن الجوهرية ألا يقتصر أي قانون جنائي داخلي على المرتكبين المباشرين فحسب. كما ينبغي للقانون أن يشمل الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية معًا، لأن النزاع السوري شهد طيفًا متنوعًا للغاية من المشاركين، يشمل جهات حكومية وغير حكومية، أجنبية ومحلية، وعضوًا مرتبطًا [جرى تصنيفه أحيانًا بوصفه نزاعًا مسلحًا دوليًا](#) وأحيانًا غير دولي. ومعالجة الجرائم المرتكبة في كلا السياقين ستسهم في تعزيز المساءلة عن جميع مرتكبي الجرائم الدولية الجسيمة.

إنشاء محكمة هجينة

ينبغي لسوريا أيضًا إنشاء "محكمة خاصة لسوريا" تتخذ شكل محكمة هجينة تجمع بين الملكية الوطنية والخبرة الدولية. وهذا يتلاءم بشكل خاص مع السياق السوري الانتقالي لأنّ القضاء السابق [افتقر إلى](#)

الاستقلالية والكفاءة والثقة العامة. ويمكن لنموذج المحكمة الهجينة تحديداً أن يؤدي وظيفتين متزامنتين: ضمان استيفاء المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وضمان قدرة الدولة السورية على ملاحقة الجرائم الجسيمة المعقدة في الأمد القريب، مع بناء الكفاءة المهنية المحلية في الوقت ذاته من خلال الممارسة المستمرة. وستيسر هيئة مشتركة تضم قضاة محليين ودوليين معاً (بدلاً من فصل القضاة الدوليين والمحليين في مكونات مختلفة داخل المحكمة) التعلم الأفقي وبناء القدرات داخل القضاء السوري بصورة خاصة.

وكما هو الحال في إنشاء لجان العدالة الانتقالية المشار إليها أعلاه، ينبغي إنشاء هذه المحكمة عبر تشريع لا بمرسوم تنفيذي **لتعزيز الشرعية الديمقراطية**، بما يتيح نقاشاً عاماً (يشمل مجموعات الضحايا وأهل القانون) حول الاختصاص والهيكل والإجراءات. وهذا يساعد على الاحتراز من خطر تسييس المساءلة، وهي قضية بالغة الحساسية حين تهيمن السلطة التنفيذية على فترة انتقالية. كما يمكن أن يجعل المحكمة أقل عرضة للنظر إليها بوصفها أداة **لعدالة المنتصر**، تُستخدم لعقاب جماعات أو من ينتمون عموماً إلى النظام السابق بصورة عشوائية بدلاً من معاقبة الأفراد المسؤولين. وللاحتماء من هذه المخاطر ذاتها، من الجوهرى أن تتضمن المحكمة ضمانات المحاكمة العادلة ومعايير شفافة لاختيار القضايا وضمادات إجرائية أساسية.

ومن الحاسم أيضاً دمج هذه المحكمة في النظام القضائي الداخلي في سوريا (تحت إشراف هيئة قضائية محلية أعلى)، بدلاً من إنشاء محكمة موازية بالكامل. فالمحاكم المدمجة يمكنها الاستفادة من البنية التحتية القائمة وزيادة احتمال انتشار الابتكارات في مجالات مثل حماية الشهود ودعم الضحايا وإدارة القضايا إلى المحاكم العادية أيضاً، بدلاً من أن تظل معزولة مؤسسياً في الآلية الهجينة. وبالطبع، يفترض هذا الإدماج أن يتم إصلاح قضائي كبير، يُناقش أدناه، بالتوازي مع إنشاء الآلية الهجينة، إذ لا يمكن لمحكمة خاصة أن تعمل بفعالية داخل نظام يتسم **بالتسييس والفساد وهيمنة السلطة التنفيذية**.

وأخيراً، قد يخشى طيف واسع من المرتكبين في سوريا، بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية والإداريون من المستوى الأدنى، الملاحقة القضائية أو الانتقام أو الإقصاء الاجتماعي، ومن ثم يقاومون التعاون أو حتى يسعون إلى تقويض الإصلاحات. ولمعالجة ذلك، ينبغي للدولة السورية الانتقالية النظر في موازنة عمليات مساءلة متدرّجة تعكس درجات المسؤولية، مع الإبقاء على حظر واضح للعفو الشامل عن الجرائم الجسيمة. ويمكن إحالة الفاعلين من المستوى الأدنى، على أساس كل حالة على حدة، إلى آليات قول الحقيقة أو التعويض بدلاً من الملاحقة الجنائية. ونظرياً، قد يتيح ذلك تجنّب تحفيز العرقلة دون أن يُيسر الإفلات من العقاب أو يهمل الضحايا.

دور آليات البحث عن الحقيقة في دعم المساءلة

يمكن تصميم آليات المساءلة والبحث عن الحقيقة بحيث تكون متوافقة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام آلية إحالة لإقامة الصلة بين تقصي الحقائق لأغراض البحث عن الحقيقة وبين الملاحقات القضائية. ويمكن لمؤسسات تقصي الحقائق، حيثما اقتضى الأمر، إعداد ملفات أدلة منظمة تتسق مع المعايير الإثباتية الجنائية، وإحالتها إلى المحكمة الهجينة (التي تحتفظ بسلطة تقديرية مستقلة في اختيار القضايا). ويمكن لهذا النهج أن يتيح جمع الشهادات والأدلة الوثائقية التي تُبرز أنماطاً ممنهجة من العنف في سوريا، مع دعم الإجراءات الجنائية القائمة على أدلة مقبولة قضائياً ولوائح اتهام مستقلة.

الإصلاح المؤسسي وجبر الضرر ومؤشرات المخاطر التي يجب رصدها

الإصلاح المؤسسي هو حجر الزاوية في ضمانات عدم التكرار التي تُعدّ بالغة الأهمية لانتقال ناجح بعيداً عن العنف الممنهج، وأمر جوهري لمسيرة عدالة انتقالية ناجحة، فبدونه تتداعى الركائز الأخرى. وتحتاج قطاعات متعددة في سوريا إلى إصلاح مؤسسي، بما فيها القضاء و(ربما على نحو خاص) القطاع الأمني.

الإصلاح القضائي

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يشمل الإصلاح القضائي في سوريا إعادة هيكلة شاملة لمجلس القضاء الأعلى، الذي كان يتمتع بسلطة هائلة على السلطة القضائية في عهد نظام الأسد (بما في ذلك تعيين القضاة وعزلهم). وقد أنشأ الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 مجلساً جديداً للقضاء الأعلى. وينبغي تعزيز هذا الكيان دستورياً أكثر لضمان استقلاليته، وإعادة بناء كفاءته المهنية من خلال تقييم شامل وإعادة تدريب لموظفيه وتغيير جوهر في الثقافة (التي كانت تُحرّك سابقاً إلى حدّ بعيد بدافع الولاء للرئيس، وينبغي بدلاً من ذلك أن تتمحور حول الالتزام بالقانون والاستقلال القضائي واحترام حقوق الإنسان). ويجب تقييم الموظفين فردياً ليس على أساس مجرد الانتماء، بل على أساس ممارساتهم المحددة مع مراجعة دقيقة للامتثال للقواعد الجديدة وفرض العقوبات تدريجياً. كما ينبغي أن تتركز إعادة التدريب على الكفاءة المهنية المعمّقة لحماية الحقوق، بما في ذلك المعرفة العميقة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعدالة النوع الاجتماعي، فضلاً عن المعرفة العلمية القوية بالأدلة الجنائية.

إصلاح القطاع الأمني

أما القطاع الأمني في سوريا فيستلزم تحوّلاً جذرياً، لا مجرد إعادة هيكلة. فقد كان القطاع الأمني في عهد نظام الأسد مسؤولاً عن قمع ممنهج للحقوق الأساسية والتعذيب والتنفيذ المباشر لعنف الدولة بما يخالف القانون الدولي وممارسة المراقبة القاسية على السكان السوريين.

وكان الجهاز الأمني السابق مفكّكاً ومتداخلًا في آن معاً، مما أتاح ارتكاب الانتهاكات عبر ازدواجيات متنافسة في وظائف الاستخبارات والأمن وولايات الشرطة وعمليات مكافحة الإرهاب. وهذا أمر يجب أن يتغيّر. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتفادى الإصلاح أي تفكيك مفاجئ وكلي للقطاع الأمني قد يحدث فراغات أمنية، كما حدث على سبيل المثال في تجربة اجتثاث البعث في العراق، بل ينبغي أن يتركز على التمييز الوظيفي، كفصل التحقيقات الجنائية ومكافحة الإرهاب والاستخبارات الخارجية وأمن الحدود إلى أجهزة مستقلة ذات اختصاصات غير متداخلة. كما ينبغي أن تشمل أولويات الإصلاح إنشاء هيكل رقابة مدنية وقضائية لمنع عودة المراقبة السياسية، وهي مشكلة محورية في عهد النظام السابق.

وقد ظهرت مشكلات بالفعل في إصلاح القطاع الأمني في ظل الحكومة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، أسهم الإدماج المتسرّع للمجموعات المسلحة في الجهاز الأمني للحكومة السورية الانتقالية دون تدقيق كافٍ، وللأسف الشديد، في انتهاكات مروعة في الساحل والسويداء. فتجاوز معايير التحقق بذريعة تحقيق استقرار قصير الأمد ينطوي على خطر استيعاب أفراد ذوي سجلات إجرامية في الشرطة والجيش. وبدلاً من ذلك، يجب على الحكومة السورية الانتقالية أن تعتمد إدماجاً مدروساً ومتدرجاً يوازن بين فعالية الأمن والشرعية والحماية الفعالة لحقوق الإنسان، مع إقصاء مرتكبي الجرائم الجسيمة من الجهاز الأمني.

جبر الضرر بوصفه اعترافًا، و "إعادة الإعمار بوصفها جبرًا للضرر"

يشمل جبر الضرر [التعويض المادي والاعتراف الرمزي](#) على السواء. ويمكن دمج هذين الشقين مع جهود إعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، يمكن لإعادة الإعمار في سوريا أن تُشكّل، في حدّ ذاتها، اعترافًا إذا طُورت من خلال عمليات تشاركية تُمكن المجتمعات المتضرّرة من تحديد الأولويات. ومشاركة المجتمع على هذا المنوال يمكن أن تربط البناء المادي [بالاعتراف الأخلاقي والقانوني بالضرر](#).

ومن المرجّح أن يكون التمويل قيدًا على جهود إعادة الإعمار. غير أنّ ثمة عددًا من استراتيجيات التعبئة المحتمّلة المفيدة، مثل تجميد أصول كبار المسؤولين رهن التحقيق، وإنشاء صندوق متعدد الأطراف مخصّص للعدالة الانتقالية في سوريا، وصندوق أتمناني دولي شفاف ومراجَع (مع ترتيبات إشراف دقيقة لمكافحة الفساد).

وقد يساعد ربط جهود تمويل إعادة الإعمار بالعدالة الانتقالية أيضًا على تجاوز قيود معينة يطرحها الدعم المالي الدولي. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما تُولي الجهات المانحة المهتمّة بالعدالة الانتقالية أولويةً للمحاكمات العلنية لإثبات المساءلة السياسية، فيما قد تُهمل جوانب أخرى لها أيضًا أثر مباشر على حياة الضحايا، مثل جبر الضرر المالي والإصلاح المجتمعي ودعم إعادة الإعمار. وكلها أمور ضرورية لانتقال ناجح، ويمكن لربط جبر الضرر بإعادة الإعمار أن يساعد في ذلك.

كما أنّ التعافي المجتمعي جوهرّي لتجسيد الأبعاد السردية للعنف في سوريا. فإحياء الذكرى والمتاحف وإصلاح المناهج والأيام التذكارية أدوات يمكن أن تساعد في بناء سجلّ تاريخي موثوق ومنع الإنكار و [تيسير الإصلاح الاجتماعي](#). ويجب أن تكون هذه التدابير أخلاقية و متمحورة حول الضحايا لتفادي الاستغلال السياسي ونسليع المعاناة، مع الحفاظ على وظيفتها بوصفها اعترافًا عامًا بالانتهاكات الممنهجة.

خاتمة

تستلزم مرحلة ما بعد الأسد في سوريا آليات للعدالة الانتقالية شاملة ومتعاضدة. ومن هنا، ينبغي للدولة السورية الانتقالية أن تقوم بما يلي: إنشاء لجنة وطنية غير قضائية لتقصّي الحقائق ترتبط بالمساءلة الجنائية عبر آلية إحالة واضحة؛ وإنشاء محكمة هجينة بموجب تشريع، تعزّز المعايير وتبني القدرات معًا؛ وتعديل القانون الجنائي الداخلي ليشمل الجرائم الدولية وأنماط المسؤولية؛ والشروع في إصلاح مؤسسي عميق، لا سيما في القطاعين القضائي والأمني. وينبغي للدول المانحة المهتمّة، في المقابل، أن تُولي أولويةً لتمويل جهود إعادة الإعمار التي يمكن ربطها بفعالية بإطار لجبر الضرر.

تظل مسيرة العدالة الانتقالية في سوريا، في جوهرها، رهانًا على قدرة المجتمع على التغيير. والعدالة والسلام لا يلزم أن يكونا قوّتين متعارضتين. بل على العكس، يمكنهما، إذا رُبط بينهما عن قصد، أن يدعم أحدهما الآخر وأن يُرسيا أساسًا للتجدّد. وتُمثّل هذه اللحظة فرصة تاريخية، وتقع مسؤولية اغتنامها على عاتق السوريين والمجتمع الدولي معًا.

SNHR

الشبكة
السورية
لحقوق
الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

